

الكلمات الأولى

شرك تربيوى



لقد أهديت على التو قراءة الطباعة الأولى (البروفة) وهى ما تزال تحمل حرارة المطبعة قبل الطباعة الشروع فى النهائية لكتابى (تربية الأمل : لقاء جديد مع كتاب تربية المقهورين) الذى كتبته بالبرتغالية أولاً، ثم نشرته إربازاً أى ترّاً فى ديسمبر عام ١٩٩٢ . ولم يكن عنوان (تربية الأمل) قد دار بخاطرى عند تأليفه ، لكن مثل هذا يحدث عادة عندما نقوم بإعداد الكتب . والواقع أن هذا العنوان إنما تبلور من خلال مناقشات مع بعض الأصدقاء من بينهم (ورنر لنز) ، وهو ناشر ذلك الكتاب . ولقد وضعت بذور (تربية الأمل) حينما كنت أفكر فى المحاور الرئيسية التى فصلتها فى كتابى (تربية المقهورين) . والحق أقرر أن الكتابة ليست عملاً آلياً ميكانيكياً ، وإنما يسبقها ويمهد لها عمل أكثر خطراً وأعظم أهمية . وذلكم هو إعمال الفكر بطريقة منظمة حول موضوع محدد ، ومن خلال عملية يبدأ فيها الشخص المفكر فهماً أعمق لموضوع تفكيره . وهذه عملية سوف تقوده بالضرورة إلى معرفة المبرر فى اختيار ذلك الموضوع ، كما ستقوده إلى معرفته بمشاعر حميمة .

وانطلاقاً من هذه النقطة سوف يقوم المؤلف بطريقة آلية بجته وبكل ما يعرفه فيما يتعلق بالموضوع الذى اختاره من قبل ليدير فيه تفكيره . بيد أن الواقع يغير ذلك تماماً؛ إذ ليس هذا ما يحدث بالضبط . وتوضيحاً لذلك فإننى وأنا أكتب حول هذه العملية المتصلة بالعلاقة بين التفكير والفعل والكتابة والقراءة والفكر واللغة ، أجد نفسى كذلك مدركاً للتماسك والترابط بين مختلف من هذه اللحظات مما يجعل من المستحيل أن تفصل بينها أو أن تجعل من بينها تقسيماً ثنائياً .

إن هذا لا يعنى أنه عقب تفكيرى أو فى أثناءه يلزم أن أقوم بالكتابة مباشرة ، ولكنه يعنى أنه فى خلال مرحلة تفكيرى أبقى فى حالة وعى ووضوح بإمكانية الكتابة ،

وبالطريقة نفسها ، أجد نفسي وأنا أكتب مستمراً في التفكير وإعادة التفكير لما قد سبق أن فكرت فيه . ولعل من أشد صور القسوة في حالة الأمية ما ينجم عنها من اختناق في الوعي وفي التعبير لدى أولئك الرجال والنساء من الأميين والأميات ، ممن يشعرون بالحرمان من القراءة والكتابة . واختناق الوعي والحرمان من القراءة والكتابة سوف يؤديان إلى الحد من قدرتهم على قراءة العالم ، ومن إعادة قراءة ما فكروا فيه من قبل عند قراءتهم الأولى .

ومع أنه مع الأمية قد لا تتمحى على الإطلاق تلك العلاقات التي يخلقها التواصل الاجتماعي ، بين اللغة والفكر والواقع ، إلا أنها تظل نوعاً من الإعاقة ، التي سوف تمثل عقبة في بلوغ المواطنة بكل مقوماتها .

ولذلك فإن الأمية تبقى عقبة إلى الدرجة التي تعترض الأميين في المجتمعات المتعلمة بجرماهم من دائرة العلاقة بين اللغة والفكر والواقع ، وغلق الأبواب أمام الكتابة التي لا تعتبر أداة هامة فحسب ، بل ضرورة لإدراك وتحقيق تلك العلاقة .

وعلينا أن نتذكر أن ثمة حركة دينامية بين الفكر واللغة والواقع ، والتي لو أحسن فهمها ، فلسوف تنجم عنها قدرات أكثر إبداعاً . والواقع أنه كلما أدركنا دينامية تلك الحركة ، استطعنا أن نكون ذوات ناقدة فيما يخص عملية المعرفة والتعلم والقراءة والكتابة والدراسة .

وفي نهاية التحليل تصبح عملية القراءة في أعمق أبعادها دراسة تتضمن إيجاد الارتباطات بين تلك العلاقات . وأجد من الضروري أن أوضح هنا ما أعنيه ، ولو أدى ذلك إلى قدر من التكرار ؛ فعملية الكتابة التي تدفعني إلى مكتبي ، بما أحضره من قلمي الخاص ، وأوراقى المسطرة وغير المسطرة (والتي هي شرط أساسى عند تهيؤى للكتابة) إنما تبدأ قبل اقترابي من مكتبي .. إنها تبدأ عندما أقوم بعمل أو حين انغمس في تفكير حول موضوع المعرفة المستهدف . وتستمر عملية الكتابة حين أدون على الورق ، وبأحسن صورة ممكنة ، النتائج الأولية (والتي هي دائماً أولية) لخواطرى وتأملاتى .

ومع هذا أظل في حالة التأمل في أثناء كتابتي ، مما يستدعى بعمق ورود خاطرة أخرى لم أخذها جدياً في الاعتبار خلال تأملاتي الأولية حول الموضوع ، الذي أنا بصدده أو حول طريقة تناولي له .

والحاصل أنه يستحيل اختزال الكتابة إلى عمل آلي ميكانيكي ؛ إذ إنها تتطلب تفكيراً أكثر من مجرد عملية الكتابة قبل القيام بها ، وفي أثناء ممارستها . ولقد كان مقصدي أول الأمر هنا أن أكتب توطئة أو مقدمة جديدة لكتابي (تربية المقهورين) في محاولة لمراجعة بعض القضايا الرئيسية المطروحة فيه ، وللرد على بعض النقد الذي أثاره - وما يزال يثيره - هذا الكتاب . وبعد أن أفرغت جهدى لعدة شهور لما انتويت أن يكون المقدمة ، وجدتني أمام كتاب جديد (تربية الأمل) ، متخذاً صور ذكريات حول كتابي (تربية المقهورين) .

وبالطريقة ذاتها ، إذ بينما أنا مستغرق في كتاب (تربية الأمل) يملؤني الأمل بأنني أمام تحد من مختلف قضاياها التي ما تزال مفتوحة للتأمل ، دفعت بنفسى إلى تجربة جديدة ، مماثلة في تحدياتها وفي جاذبيتها ، وهذه التجربة تتصل بمعالجة قضية ، ينبغي أن نكشف ونعري أوضاعها لكي تكون أكثر وضوحاً . وهذا لا يعنى أنه بصفتي من العاملين النشطاء الذين أثاروا هذه القضية لتعريفها ، سوف أمتلك قول الكلمة الأخيرة في الحقائق المرتبطة بها والتي سوف تكون محل المناقشة ومن ثم دخلت أبواب هذا الكتاب .

ومن ثم نأتى إلى عنوان هذا الكتاب (المعلمون بناء ثقافة : رسائل إلى أولئك الذين يتحاسرون على اتخاذ التدريس مهنة) ، وفيه نطرح أمامنا إعلاناً يتطلب أولوية في العمل حتى يمكن اتضاح أبعاد ذلك الإعلان . وبعبارة أخرى ، علينا أن نبذل جهداً لكل نفهم بكل استطاعتنا ، وأن يكون جهداً لا يقتصر على مجرد الفهم لقراءة كل مكون من مكونات العنوان ، وإنما لكي نستوعب بدرجة أعمق قوة القراءة ودلالاتها مما تتطلبه كل كلمة عندما تتداخل في شبكة علاقات النص .

والخطاب المركب أو البسيط الذى أريد أن أتواصل معكم فيه يمكن توسيعه على النحو التالى : إن مقصدى هنا تبيان مهمة المعلم الذى هو فى الوقت ذاته متعلماً . وهذه مهمة مفرحة ودقيقة جداً ، تتطلب العمل الجاد كما تتطلب إعداداً علمياً وبدنياً ووجدانياً . إنها مهمة تستدعى من الذين يتفرغون لعملية التدريس أن يُنمّوا قدرًا من الحب لا يقتصر على الغير ، وإنما يتسع كذلك ليشمل مطالب العملية التى يتألف منها التدريس ذاته . ولعله من العسير أن يمارس المرء مهمة التدريس ، دون أن تكون لديه الشجاعة لكى يجب تلك الشجاعة التى تقتضى محاولة ممارسة ذلك الحب ألف مرة ، قبل أن يعلن المرء استسلامه . وهنا سوف نجد الصلة بين هذا والعنوان الفرعى للكتاب (رسائل إلى الذين يتجاسرون على اتخاذ التدريس مهنة) .

ومن هنا .. فإن علينا أن نتجاسر للحديث عن الحب بكل ما تعنيه الكلمة ، دون خوف من أن نتهم بالسخافة أو التهافت العاطفى أو عدم الالتزام بالطرق العلمية ، إن لم يكن بإنكار تلك الطرق العلمية . ويقتضى واجبنا أن نتجاسر على القول بطريقة علمية ، وليس لمجرد السفسطة ، إننا ندرّس ونتعلم وندرّس ونعرف من خلال البدن كله . إننا نمارس كل هذه الأمور بمشاعر من العواطف والرغبات والخوف والشك والشغف مقرونة بعقلية ناقدة . وترجيح الأحوال . إننا لا نقوم أبداً بعمليات الدراسة أو التعلم أو التدريس أو اكتساب المعرفة من خلال التفكير الناقد وحده .. علينا أن نجروء على كل ذلك حتى لا نمارس ثنائية المعرفة والعاطفة ، وهذه الجراة التى نحن بصددها هى التى سوف تعيننا على مواصلة التدريس لأمد طويل تحت ظروف نعرفها جيداً من مرتبات متدنية ، وافتقار التقدير والاحترام الاجتماعى ، والشيوخ المتوافر دائماً لأن نكون موضعاً للسخرية .

علينا أن نجروء لكى نتعلم كيف نجروء على أن نرفض تلك الذهنية البيروقراطية التى نتعرض لها كل يوم .. علينا أن نجروء على ممارسة هذا الموقف حتى نستطيع الاستمرار فى هذا المنحى ، حتى لو كان التوقف عن الجراة مغرياً للحصول على ميزات مادية أكثر .

ومع ذلك ينبغي ألا يؤدي أى من هذه المواقف الجريئة إلى أن تتحول مهمة التدريس إلى نوع من مواقف الوالدية المدللة العطوفة ، التى تقود إلى التسايل والتكيف . ولعل هذا النوع من التوجه الوالدى يكمن فى تصورنا لرسالتنا المثالية ، وفى دورنا كمعلمين نرعى طلابنا ، ومن ثم نصبح غير قادرين على التوفيق مثلاً بين موقف الرعاية والقيام بالتمرد أو الاحتجاج أو الإضراب . إن مهمة التدريس هى قبل أى اعتبار آخر ، مسئولية مهنية تتطلب الجدية الفكرية الدائمة ، وتحفيز دوافع التطلع المعرفى ، والقدرة على الحب وعلى الإبداع وعلى الكفاءة العلمية ، والابتعاد عن الاختزال العلمى . ويتطلب التدريس كذلك القدرة على الكفاح من أجل الحرية ، والتى دونها تخلو مهمة التدريس من كل معنى .

ومن ثم فإن ما يبدو لى أنه ضرورى فى أية محاولة لفهم عنوان (المدرسون بناة ثقافة : رسائل إلى الذين يتحاسرون على اتخاذ التدريس مهنة) إدراك أنه على الرغم من أن المرء لا يعارض أبداً جانب الرعاية والتنمية للطلاب فى عملية التدريس .. فإن ذلك لا يقتضى أبداً أن يخترها إلى الجاملة وتطبيب الخواطر ؛ خاصة حين تتحول إلى نوع من الرعاية الوالدية المدللة . وما يستحق الالتفات هو أن المعلم قد يكون أحد الوالدين لأطفاله ، وبالموقع نفسه قد يكون الوالد مدرساً مما يعنى أنه يقوم بتدريس طلابه . بيد أن هذا لا يعنى أن مهمة التدريس تحوّل المعلم إلى والد لطلابيه ، أو تحول الوالد إلى معلم بالضرورة لأولاده .

إن التدريس مهنة تتضمن مهمة محددة وحماساً معيناً ومتطلبات خاصة للقيام بها . أما أن تكون والداً فإن هذا الدور يتضمن غالباً علاقة الخيرة بالطفل المستمدة من متطلبات الأبوة أو الأمومة . أما أن تكون معلماً فإن هذا الدور يقتضى تحمل مسئولية مطالب مهنة ، بينما لا يجب أن ينظر إلى حالة الوالدية على أنها مهنة . وبعبارة أخرى .. فإننى أسعى إلى توضيح ذلك الاتجاه السائد فى البرازيل منذ ثلاثة عقود ، والذى يدعو إلى اختزال دور المعلمين (وبخاصة النساء منهم) إلى دور الوالدية الذى

يقلل من قيمة التدريس ، والذي بحكم طبيعته يقتضى أعمالاً فكرية جادة لها خطرهما . ومن أهم تلك الأعمال دور المعلمين فى التخفيف من كل أمراض المجتمع ، وبخاصة ما يشيع من عوامل القسوة والظلم التى تسبب الشقاء الإنسانى ، والتى تؤثر بطرق عديدة فى أحوال الطلاب الذين يقومون بتعليمهم .

ومن المعروف أن مشكلات التدريس تنطوى على مهارات تعليم التعلم، وأن التعليم بدوره يتضمن الولوج بأن نعلم ، والذي يدعونا إلى ممارسة البحث المتمتع عن المعرفة ، وهى ممارسة أقل ما توصف به أنها مهمة ليس يسيرة . ولهذا الأسباب .. فإنى أؤكد على أن أولئك الراغبين فى مهنة التدريس ينبغى أن يكونوا قادرين على الجراءة ، والتى تعنى الاستعداد للنضال من أجل قيم العدل ، وأن يتصفوا بوضوح الفكر فى دفاعهم عن الحاجة إلى توفير الظروف الملائمة للتربية فى المدارس . ومع أن هذا قد يكون عملاً ممتعاً ، لكن عليه فى الوقت ذاته أن يتسم بالجدية الفكرية ، وينبغى ألا أن ينظر إليهما على أن إحدى هاتين سمتين قد تغنى عن الأخرى .

أعود إلى رفضى الرأى الشائع بضرورة أن يتماثل أو يتماهى دور التدريس مع دور الوالدية ، مشدداً على أننى لا أقلل من قيمة هذا الدور الأخير بأى حال من الأحوال . وبالمنطق نفسه ، فإن القبول باختزال التدريس إلى مجرد دور الوالدية لا يمكن ترجمته بصورة آلية إلى الإعلاء من قيمة المعلمين . بيد أنها فى سباق المجتمع البرازيلى ، تنتقص هذه الرؤية من بعض المسئوليات المهنية بدور المعلمين ؛ مما يتصل بضرورة الاهتمام الدائم بالتنمية المهنية لهم، والتى يمكن الإشارة إليها على أنها مشروع سياسى. وفى البرازيل يستهان بهذا المشروع السياسى عندما يختزل دور المعلمين إلى دور الوالدية ، مع المفارقة الواضحة بينهما . وعلى سبيل المثال هل يمكن لجماعات الوالدين أن تنظم إضراباً احتجاجاً على الرعاية الوالدية لأطفالهم ؟ ولذا نلاحظ أن الأيديولوجية السائدة فى البرازيل بتناظر التدريس مع الأمومة (والتي هى على أى حال عملية ثقافية متدنية فى المجتمع البرازيلى) تجعل من المستحيل أن يتجاسر المعلمون على القيام بإضراب

لمعالجة الأوضاع الظالمة التي يعيشونها في عملهم ، والتي تؤدي إلى حرمان طلابهم من حقوق المواطن في الحصول على أفضل نوع من التعليم .

ومن وجهة ، نظرى أرى أن الرفض لمماثلة مهنة التدريس مع دور الوالدية إنما يستند إلى نوعين من الاعتبارات . فمن ناحية أعتقد أن هذا الرفض يحول دون تشويه الفهم لمهمة التدريس . ومن الناحية الأخرى ، تمكنا بسهولة أن نكشف الضباب الأيديولوجى الذى يغطى الزعم بذلك التماثل الحميمى . وسوف يتجلى لنا أن التركيز على هذا التماثل بين مهمة كل من التدريس والوالدية والذى يشيع فى الفكر البرازيلى ، وبخاصة فى المدارس غير الحكومية ، إنما هو معادل ومساو للإعلان بأن المعلمين هم آباء طيبون ، وينبغى ألا يقوموا أبداً بأى إضراب . ولم ير أحد منا على الإطلاق آلاف الآباء والأمهات ، وقد نظموا إضراباً لتحسين أحوال التعليم لأطفالهم . إن هذه الأيديولوجية هى التى تنتزع من المعلمين القدرة الضرورية على الاحتجاج لصالح طلابهم ، مطالبين الإداريين والسياسيين بالعمل على توفير ظروف أفضل فى تعليم هؤلاء الطلاب .

وأعتقد كذلك إن هذه الأيديولوجية قد مكنت كثيراً من أولياء الأمور - وبخاصة من شرائح الطبقة الحاكمة - من منع المعلمين من ممارسة واجبهم فى الاحتجاج على ظروف عملهم غير المقبولة ، ومن الإضراب من أجل تصحيح الأوضاع البائسة فى كثير من المدارس الحكومية .

وما أزال أتذكر بوضوح استجابة رئيس رابطة معلمى المدارس الحكومية فى ولاية سان باولو (الأستاذ جومير سन्दو ميلهوم) ، عندما انتقدت عائلات الطلاب إضراب المعلمين فى جميع المدارس الحكومية بالولاية . وقد انصب انتقاد تلك العائلات على اتهام المعلمين بإيقاع الضرر على أبناء وبنات تلك العائلات من جراء عدم التزام المعلمين بمسئولياتهم المهنية وواجبهم بالاستمرار فى عملية التدريس . وفى هذا الشأن أكد رئيس الرابطة للعائلات نوع الخطأ فى اتهامهم للمعلمين . وكرر أمامهم أن ما يقومون به من إضراب إنما هو فى الواقع درس هام ، يقدمونه لطلابهم من خلال

نموذج عملي للمعنى الحقيقي للتضال ، ولغيره من دروس ممارسة الديمقراطية . وإنني ما زلت أعتقد أن مثل تلك الدروس كانت وستظل مطلوبة في بلدنا .

ومع هذا، فإنه من الضروري أن أبين عند حديثي عن الضباب الأيديولوجي المحيط بهذه القضية يعني أن أولياء الأمور من الطبقة الحاكمة قد تأمروا لإضعاف مقاومة قطاع من الطبقة العاملة ، أو أن أولئك قد التقوا سراً ليموهوا الحقائق من قبيل خلق مفاهيم مثل (التسرب الطلابي من المدارس) (حرف الجرمن) للإعلان عن أن هناك ثمانية ملايين من أطفال البرازيل خارج المدارس . إن توظيف بعض التلاعب اللغوي ليخفي دلالات أيديولوجية معينة لا يعنى بالضرورة أن الطبقة المهيمنة قد قامت بالتخطيط لتكوين خطابات ، تعتم بها على المواقف والظروف الفعلية التي تؤدي إلى دفع الطلاب خارج المدرسة ، أو إلى منعهم من الذهاب إليها . والواقع يشير إلى أننا لا نعرف طلاباً قد تسربوا من المدارس بلا سبب أو مبرر ، كما لو أنهم بأنفسهم قد اتخذوا قراراً بعدم البقاء فيها ، ثم إن أيديولوجية التلاعب اللغوي هي التي تختزل دور العلمين في مهمة التدليل المفرط .

وإلى جانب ذلك كله ، نعتقد أنه حتى لو لم يكن الضباب الأيديولوجي قد تم تكوينه أو برمجته بصورة مقصودة من قبل الطبقة المهيمنة ، فإن قوته في التعقيم على الواقع العياني قد يوظف دون شك لخدمة مصالح الطبقة المهيمنة . إن الأيديولوجية السائدة تبسط أقتعتها على أوضاع الواقع ، وتصيينا بقصر النظر ، وتحول بيننا وبين رؤية الواقع بوضوح .

ومن المسلم به أن قوة الأيديولوجية المهيمنة تقود إلى عملية الاستئناس والتدجين ، وعندما نتأثر وتنشوه بتوجهاتها يتولانا الغموض والالتباس والعجز عن اتخاذ القرار . ولعله من اليسير في ضوء ذلك ، تفهم ما قاله أحد المعلمين من سان باولو في حوار معي " كيف يمكن أن نتوقع من المعلمين أن يتخلوا عن موقفهم المتمثل في اعتبارهم مدللين ، لا يتمتعون بالقدرة على التفكير أو النقد ، وأن يتحملوا في الوقت ذاته

مسئولية دورهم كمعلمين؟ والحاصل أن خوف المعلم من ممارسة الحرية يقوده إلى إحساس بالأمن الزائف في مدارس مشبعة بروح من أيديولوجية الرعاية الوالدية ، وهذا مما يتعارض مع ما يمكن أن يحدث ، لو قدر له أن يتحمل كامل مسؤوليته كمعلم ."

وفي الوضع المثالي ، سوف نجد أنه أياً ما كان نظام الإدارة المدرسية تقدمياً أو رجعياً ، فإن المدرسين يحددون مواقفهم في إطاره دائماً . ولعله من الواقع المحزن ما نلاحظه من تذبذب بين كونهم يتسمون بخصائص الوالدية المهذبة الراعية لطلابها تحت إدارة متسلطة من ناحية ، ومن ناحية أخرى بخصائص التمرد في حالة إدارة مدرسية ديمقراطية . وإن لآمل أنه من خلال التجربة في مجال إدارة مدرسية منفتحة غير مغلقة ، سوف يحافظ المعلمون على التزامهم بالحرية ، ورغبتهم في الإبداع مما يقتضيه تحمل مسؤوليتهم كمعلمين مهنيين ، وأن عليهم واجب تقديم القدوة لطلابهم ولعائلاتهم ، من خلال السعي بكل عزة وحيوية إلى رفض الغرور والاستعلاء والإرادة المطلقة لأولئك الإداريين، الذين يزعمون أنهم يتبعون التوجهات الحديثة في الإدارة . ومما يستحق التنبيه أن رفض القوة المطلقة وآيات التسلط أياً ما كانت مظاهرها يتطلب التحذير من ممارسته كأفراد من قبل فلان أو فلان .

ونشير هنا إلى أن موقف المعلم الذي يصبح نموذجاً وقدوة لقيم الديمقراطية ، يطرح ثلاثة شروط أساسية ، هي :

- ١ - يتعين دوماً ألا يتحول أو أن يفهم مشروع الديمقراطية أو على أنه كفاح فردي ، كما يحدث عادة في تلك الحالات التي يتعرض فيها هذا المعلم أو ذاك إلى اضطهاد بسبب عوامل شخصية بحتة .
- ٢ - أضف إلى ذلك أنه على المعلمين دائماً أن يقفوا صفاً واحداً، وهم يتحدثون النظام حتى يكون كفاحهم مجدياً وفعالاً .
- ٣ - ولا يقل أهمية عن الشرطين السابقين ، ضرورة ممارسة المعلمين لحقهم في المطالبة والنضال من أجل الإعداد الجيد والتدريب المستمر لمهنة التدريس ، إعداداً وتدريباً يعتمد على الخبرة والتجربة الحية لذلك التوتر الجدلي بين النظرية والممارسة

العملية. وعلى المعلمين أن يفكروا في الممارسة في إطار مزيد من التطوير لوسائل الممارسة الفعالة ، وأهم عندما يفكرون في الممارسة ، عليهم أن يبدؤوا بالتعرف على النظرية الكامنة فيها ، وأن من واجبهم تقييم الممارسة كوسيلة للتنمية في نظريات العمل ، وليس مجرد توظيفها كأداة لمعاقبة المعلمين .

وتقييم الممارسة التعليمية للمعلمين ضرورة تقتضيها جملة من الأسباب، أولها هو جزء من طبيعة الممارسة العملية ذاتها . والواقع أن كل ممارسة تطرح أمام الذين يتم تقييمهم برنامج عمل معين من ناحية ، ومن الناحية الأخرى تقيماً مستمراً لأهداف البرنامج. ومع ذلك فإن عمليتي وضع البرنامج وتقييمه لا يمثلان نوعين منفصلين من النشاط ، أحدهما يسبق الآخر ، ولكن أنشطتهما في علاقات تبادلية مستمرة . ثم إن صياغة البرنامج الأولية لأي دراسة تقود إلى ممارسة قد تتغير أحياناً في ضوء ما ينجم من ملاحظات وبصيرة نتيجة لتقييمها . ويجب أن يتضمن التقييم دائماً إعادة التكييف ومراجعة البرمجة . ولهذا السبب بالذات .. فإن أى تقييم ينبغي ألا يعتبر المرحلة النهائية للممارسة الفعلية .

والسبب الثاني في ضرورة التقييم للممارسة التعليمية يكمن في أن المعلمين المسؤولين عن برنامج دراسي معين في حاجة للتعرف في أثناء مختلف خطوات عملهم على مدى ما يحققونه من إنجاز في بلوغ أهداف هذا البرنامج . وآخر الأسباب في أهمية التقييم تتصل بدوره ، الذي يبصرنا بما اتخذناه بغية تحسيد الحلم الذي نقوم بتنفيذه .

ولهذه الأسباب يعتبر تقييم الممارسة عاملاً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه في مكونات برامج إعداد المعلمين . ومن سوء التقدير، نقوم في معظم الحالات بتقييم المعلم في شخصه بدلاً من ممارسته . كذلك نهتم بالتقييم كى نعاقب ، ومن النادر جداً أن نقوم بذلك من أجل تحسين ممارسته.. وبعبارة أخرى ، نحن نقيّم لكي نعاقب لا لكي نعلم .

ومن الأخطاء التي نرتكبها كذلك ، مما قد يحتمل أن يكون نتيجة لفقدان بؤرة الهدف ، ما يجرى من تقييم للطلاب ، لا بهدف تحسين ممارستنا ، وإنما من أجل توقيع

العقوبات عليهم . ومن ناحية أخرى يتجلى هذا الخطأ في أننا نؤجل - في معظم الأحيان - القيام بالتقييم حتى نهاية العملية التدريسية .

ويبدو لي أن البداية الصحيحة لأي تقييم مفيد تنطلق من تقييم السياق الذى تجرى فيه الممارسة ، حتى نتعرف ماذا يتم فى هذا السياق ، وكيف ولماذا يتم بتلك الصورة التى هو عليها ؟ وفى هذا المنحى يسبق التفكير النقدى فى السياق الذى يزعم تقييمه ، تخطيط التدخل التربوى ، الذى نستهدفه بالتعاون مع غيرنا ممن ينشدون التدخل لتنفيذ الهدف نفسه فى السياق المعين .

وإذا كانت الأستاذة (مادلينا فريرى ويفزى) قد تعرضت لنقد بعض جوانب البرنامج السابق فى التقييم ، مدافعة عن طريقة تكوين جماعات إعداد المعلم التى يشارك فيها المعلمون والمدراء والمنسقون وعمال المقهى ، وحراس المدرسة وعمال الخدمات إلى جانب أولياء الأمور . وهذه الجماعات تتبع النموذج الذى اتخذناه ، عندما كنت أميناً عاماً للتعليم فى مدينة (سان باولو) تحت إدارة عمدة المدينة (لويزا ايروندينا)، وقد كان نموذجنا هذا يختلف اختلافاً بيننا عن ما يسمى دورات العطل الدراسية المتبعة فى البرامج التقليدية للتدريب أثناء الخدمة ، والتى لم يتوافر فيها الإعداد لأية مهينة تذكر لأولئك المعلمين الذين يقومون بالتدريب فيها أو لمن يدعون للمحاضرة بها . وبصورة عامة فإن المعلمين الذين يتلقون هذا النوع من التدريب ، - سواء كانوا حريصين على التعليم أو غير حريصين - يتعرضون إلى خطاب من يسمون " خبراء " . وهذا النمط من الخطاب يَخفق فى معظم الأحوال فى تحقيق الأهداف المرجوة لمجموعة من الأسباب التى نعرفها تماماً .

### " التعليب " فى تعليم المعلمين :

وهنا علينا أن نصيح بصوت عالٍ إلى أنه إلى جانب الدور الحيوى للنقابات ، فإن إعداد المعلم إعداداً مستنيراً بالوضوح السياسى ، وبالإيمان بقدرة المعلمين، وبرغبتهم فى التعلم ، وبأشواقهم الدائمة فى الانفتاح نحو المعرفة، يمثل كل ذلك أفضل الآليات فى

الدفاع عن اهتماماتهم وحقوقهم . إن هذه المقومات تجسد حقاً " التمكين " الحقيقي من اكتساب المعلم لمصادر قوته . واكتساب هذه القوة إنما يعنى " تمكين " المعلمين من أن يرفضوا الاتباع الأعمى لتلك المعطيات من المواد التعليمية ، التي تم إعدادها من قبل بعض " الخبراء " في مكاتبهم لإظهار أن سلطتهم العلمية المطلقة لا تقبل المناقشة . والواقع أن مثل ذلك الإعداد لما يسمى بالمواد التعليمية صاحبة العصمة إنما هو استمرار لتسلط الخبراء ، ولافتقادهم الثقة بإمكانية المعلمين في أن يعرفوا أو أن يدعوا أى جديد في هذا الشأن .

ومن الأمور التي تدعو للسخرية في بعض الأحيان أن هؤلاء الخبراء الذين يملأون معلباتهم التعليمية بجسد من التفاصيل ، مدعين بأنه من لزميات تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه المعلمات (لكنهم لا يسمونها معلمات) ، بيد أن مقصدنا الأولى هو تدريب معلمى المستقبل لكي يصبحوا مفكرين ناقدين ، جسورين ومبدعين .

والمهزلة الساخرة في هذا الموقف تتمثل بالذات في التناقض المذهل بين الأهداف المعلنة وسلوك المعلمين السلبى ، وقد استعبدتم تلك " المعلمات " واستأنستهم بما يقدم لهم من أدلة مرشدة في التدريس ، تحد من قدراتهم على سلوك مغامرة الإبداع .

وإنى لأعتقد أن أحد الأساليب التكتيكية التي يجب اتباعها من قبل المدرسين الأكفاء ذوى الرؤية السياسية الواضحة هو رفضهم بروح ناقدة استئناس دورهم . وبهذا يؤكدون أنفسهم بأنهم كمعلمين أصحاب مهنة ، وأن عليهم تبديد أساطير التسلط التي تفرضها تلك المعلمات التعليمية ، وما يتصل بها من أمور إدارية على عالمهم الحميم ، والذي هو أيضاً عالم طلابهم . والواقع أنهم في فصولهم ، وأبوابها مغلقة ، يصعب على أى أحد أن يكشف الغطاء عن هذا العالم الذى يختصون به .

ولهذا السبب بالذات يسعى الإداريون من أصحاب السلطة حتى من بين أولئك الذين يسمون أنفسهم تقدميين ، إلى غرس التخوف من الحرية في نفوس المعلمين بمختلف الوسائل . وحين يتسرب الخوف إلى نفوس المعلمين ، تنشأ لديهم عملية

استبطان ظلال المهيمنين وأيديولوجية التسلط التي تمارسها الإدارة. وفي هذه الحالة لم يعد هؤلاء المعلمون منفردين وحدهم مع طلابهم في فصولهم ، ومن ثم تكمن فيما بينهم قوة العقاب والتهديد من الأيديولوجية المهيمنة .

إن هذا النوع من الضبط والمراقبة هو أقل الوسائل جهداً وتكلفة ، مع أنه أكثرها سرية . ثم إن هناك وسيلة أخرى للمراقبة ، تتصل باستخدام وسائط التكنولوجيا ، حيث يستطيع مدير المدرسة من خلالها الملاحظة والاستماع إلى ما يدور في نطاق خصوصية المعلمين داخل فصولهم . والواقع أنه إذا أدرك المعلمون أن مدير المدرسة لا يستطيع الاطلاع على ما يجري في عمل عشرين أو خمسين أو مائتي مدرس في الوقت نفسه ، إلا أنهم في الوقت ذاته يدركون أنه يمكن ملاحظتهم في أى لحظة ، حين يقتحم عليهم هذا المدير فصولهم فجأة ، ولذلك تظهر الإجابات العديدة لديهم . وفي مثل هذه المواقف يصبح المعلمون على حد تعبير (آنا ماريا فريري) " أجساداً محرمة " ، أى أن وجودهم يبقى عدماً .

وهكذا يظل هذا النمط من التعليم في الأوضاع القائمة معززاً بتدقيق من خلال الوسائط التكنولوجية ، ومحماً بكل عناية من أى تدریس ومن أى تعلم سياسى ؛ حتى تبقى المدارس في خدمة حلم أولئك الذين ينشدون المحافظة على تلك الأوضاع الراهنة . ثم إن ما نقصده بالتعامل مع المدارس على أنها فضاءات غير محايدة ، لا يعنى تحويلها إلى قواعد للحزب الحاكم . ومع ذلك فإنه لا يمكن إنكار أن الحزب السياسى ، الذى يتقلد ممثلوه إدارة الحكم ، له مواقف في مجال التعليم تتماشى مع خياراته السياسية وخصائص أيديولوجيته وممارساته الحكومية . وقد تكون هذه المواقف مما يسهل التعرف عليه ، أو إنها مطروحة علانية من خلال الخيارات والتوجهات الحكومية . وهى على أى حال متضمنة في شعارات حملتها الانتخابية ، وكما تتضح في خطط الحكومة ومشروعات الموازنة العامة ، وكلها قرارات سياسية وليس مجرد آليات فنية .

وتظهر المواقف الحكومية في تحديد الأهداف الرئيسية للتعليم والصحة والثقافة والبرامج الاجتماعية ، كما يمكن التعرف عليها من السياسات الضريبية ، أو من مدى

الرغبة لتغيير سياسات الإنفاق العام ، وفي رضا الإدارة عما توليه من أولوية لتحميل الأحياء السكنية الراقية ، بينما تهمل مبانى المناطق العشوائية إلى درجة الانهيار .

ومن الطبيعي ألا نتوقع حكومة تعلن عن سياستها المنحازة للصفوة ولتسلط أن تأخذ بعين الاعتبار فى سياساتها أهمية منح قسط من الاستقلالية للمدارس ، ولعله من الممكن أن يحدث مثل هذا التناقض حتى فى إطار سنن ليبرالية ما بعد الحداثة . ويظل التساؤل وارداً : هل يمكن لحكومة متسلطة أن تسمح لعمال الخدمات فيها ولفئات الطبائخين والإداريين والطلاب وأولياء الأمور أن يشاركوا فى شئون المدرسة باعتبارها جزءاً من المجتمع الأكبر؟ ثم كيف يمكن لإدارة متسلطة أن تسير أمورها بطريقة تعاونية، وأن تتذوق ما يتيحها المشروع الديمقراطي من إيجابيات أو ما يشوبه من سلبيات ؟

ثم كيف يتوقع المرء أن يتقبل المستلطون التحدى الذى تتضمنه مبادئ التعلم مع الغير والتعلم منهم ، أو التسامح فى الرأى المخالف ، أو الحياة فى توترها الدائم بين الصبر واللاصبر ؟ وكيف للمرء أن يتوقع منهم أن يقروا بعدم اقتناعهم بأنهم على صواب فيما يتخذون من قرارات قاطعة ؟ والحاصل أن المستلطين الذين يتعصبون لأيديولوجيتهم يعيشون فى دائرة مغلقة من أفكارهم ، لا يسمحون فيها أبداً بتسرب الشك إلى حقائقها ، بل العمل على رفضها . إن الإدارى المتسلط فى مساعيه يهرب من الديمقراطية ، كما يهرب الشيطان من ذكر الله .

إن لحمة التضامن بين إدارة المدرسة ومعلميها وطلابها وعمالها وأولياء أمورها وغيرهم من العاملين فيها ، وهى لحمة نتكلم عنها بين أنفسنا كمرين ، إنما تتحقق تماماً ، حين تكون الإدارة العامة للدولة غير منصرفة إلى أحلامها الخاصة وكفاحها من أجل تحقيق تلك الأحلام .

ومن ثم لا يمكن اعتبار إدارة المدينة أو الدولة سلطة محايدة ، حتى لو أمكن اختزال جميع أوجه الإدارة العامة للمجتمع إلى مجرد عمل تقنى خالص ؛ لأن هذه المهمة لا يمكن أن تكون أبداً محايدة. والواقع أن مثل هذا الاختزال إلى الصورة التقنية البحتة لا وجود له على الإطلاق فى عالم الحكم والسياسة .

إني لأرى جانبين رئيسيين في هذه المناقشة . فمن ناحية أعتقد بأننا نفتقد الإدراك الناقد لمعنى الحكومة والأحزاب السياسية ، ومعنى السياسة والأيدولوجية . وهناك على سبيل المثال اعتقاد سائد بأن الإدارة تعتمد كلية على الشخص الذى ينتخب لرئاسة أى فرع من فروعها التنفيذية . وقد جرت العادة أن يُتوقع منه عمل كل شيء في أثناء الأسبوع الأول من تولى مهام وظيفته ، والحاصل أنه ليس ثمة إدراك للحكومة في كيانها الكلى .

ومنذ فترة قصيرة أخبرتنى صديقة لى بأن مصفف شعرها - وهى من المترددين بانتظام على مسرح البلدية - قد حدثها عن أنه منذ سنين عديدة لم يشهد شخصاً أكثر كفاءة وأقوى التزاماً بمسئولية إدارة الثقافة منذ إنشائها من (ماريلينا تشاوى) ثم أردف قائلاً ، " لكننى أعطيت صوتى إلى (سوبلس) لأن (ماريلينا) كغيرها لم تقم بإنجاز أى مشروع كبير " وبالنسبة لذلك الرجل وهو المحب للفنون والرقص والموسيقى والثقافة ، فإن شيئاً مما تم إنجازه في دائرة الثقافة ليس له أى صلة بشخص تلك السيدة ، ومن ثم فإن ما تحقق لا يستحق أن يوضع ضمن المشروعات الكبرى .

وفي هذا الصدد أشير إلى تصريح حديث لمدير إدارة التربية (ماريو كورتلا) وقد كنت من بين من استمعوا إليه ؛ إذ يقول: " إن ٦٣% من المدارس متهالكة ، وبعضها آيل للسقوط . والآن نترك الإدارة وقد أصبحت أحوال ٦٧% من المدارس في حالة جيدة) ويبدو أن إقامة الجسور والأنفاق وتجميل الميادين في الأحياء المحظوظة من المدينة هى التى تعتبر في نظر الإدارة العامة مشروعات كبرى " .

وإذا كان عدم الإدراك الناقد لدور الحكومة هو الجانب الأول فيما تعتبره أولويات .. فإن الجانب الثانى الذى أريد أن أركز عليه هنا يتصل بمسئولية المواطنة ، وسوف نمسك بأطراف هذه المشكلة من خلال الوعى بالمسئولية الاجتماعية والسياسية في المجتمع المدني. وتقتضى هذه المسئولية ألا نتولى نحن مسئولية الدولة ، وإنما نسعى لإيقاظها من سباتها ، وتطوير معرفتنا كيف ننظم ونعيب أنفسنا لمراقبتها فيما ننجزه أو نحقق فيه من واجباتها الدستورية . وبهذا المنحى وحده نستطيع أن نتحرك نحو حوارات

في قلب المجتمع تستقطب الأحزاب السياسية وممثلى الشعب الشرعيين من المحافظين والتقدميين لوضع الشروط والحدود التي تتوافق مع مصالح مختلف شرائح المجتمع . وبذلك تتمكن هذه القوى في تنوع توجهاتها السياسية والأيدولوجية من وفاق مشترك يضمن استمرار الإدارة العامة في خدمة المجتمع .

ومما يجزئني أن تهجر الإدارة الجديدة - بصورة جزئية أو تامة - المشروعات الإنمائية المادية والاجتماعية التي بدأها الإدارة السابقة بسبب ما بينهما من خلافات وإحن شخصية ، ومن ثم يحدث الشلل في مشروعات النفع الاجتماعي العام .

وفي الوقت ذاته لا أستطيع أن أفهم كيف ولماذا تقوم إدارة تتولى السلطة بفضل خطاباتها التقدمية مواصلة برامج ومشروعات ، تخدم بصورة واضحة مصالح الصفوة والفئات المتسلطة ، استناداً إلى ضرورة الاستمرار في المسيرة الإدارية السابقة .

وعادة ما يتولى خطاب الليبرالية الجديدة نقد الأحزاب التقدمية وممثليها، متهماً إياهم بأن ما يدعون إليه يحمل أفكاراً قديمة تدل على أنهم أيديولوجيون جامدون ، ومرير ذلك النقد الليبرالي هو الزعم بأن الناس لم تعد تقبل الخطاب الأيدولوجي المتحجر، وأهم اليوم لا يثقون إلا في الخطابات التقنية (التكنولوجية) وفي الكفاءة الإدارية العالية . بيد أنه في الواقع ليس ثمة خطاب تقني ، ليس أيديولوجيا في نهاية التحليل .

وفي رأي أن الناس إنما يرفضون بدرجات متنامية ، وبخاصة حين تتولى السلطة أحزاب تقدمية ، ما تتخذه هذه الأحزاب حين تفقد بوصلتها التاريخية ، وتسير بطريقة تذكر بما كان عليه نهج الحركات التقليدية لتلك الأحزاب في بدايات القرن العشرين ، من تهديد واعتقال لنشطاء الفكر الذين لا يتفوقون مع توجهاتهم . ولعل قادة تلك الجماعات الحزبية التقدمية غير مدركة بأنها لن تستطيع البقاء ، حتى لو اتبعت النهج الراهن لحركاتها ، فما بالك بالنهج القديم .. إن التاريخ يتطلب منهم أن يكونوا تقدميين حديثين مجددين ، إذ إن ما يتوقعه الناس وما ينشده الناخبون ، هو الحساسية والتوافق مع مسيرة التاريخ في تحقيق أحلامهم .

كذلك أعتقد أن ما ينكره الناس ويرفضونه هو ذلك التشدق اللفظي المتعنت ، وتلك الشعارات البالية التي تردّد . ويبدو أنه لم يكن ميسوراً لنا دوماً أن ندرك بصورة نقدية توقع ما يمكن أن تقوم به حكومة ديمقراطية من حزب أو مرشح ينتمى إلى النخبة المتسلطة . وقد أوقعنا هذا السياق في تشوهات وخلط في أثناء محاولتنا الوصول إلى فهم أكثر لما تتضمنه المعايير الرشيدة أو السيئة في سياسات الإنفاق العام ، والتي تتصل بمعايير ما يمكن اعتباره مشروعاً مجتمعياً هاماً أو غير هام .

ثم إنني لا أعتقد بأنه يمكننا التغلب على تلك التشوهات بأن نقتصر على تبيين الصعوبات العملية ، أو الوعي بمعلومات ومعطيات أكثر عن واقع الموضوع ، ولكن المنطلق الصحيح هو العمل من خلال تعرف العوائق والصعوبات الأيديولوجية . وإذا لم نقم بذلك ، فلن نستطيع أن نمهد الطريق إلى إدراك مستنير لمواقفنا وأحكامنا ، ومنها على سبيل المثال : توجد فيما بيني وبين المرشح الذى من المنتظر أن أعطيه صوتى أمور كثيرة تغمر مشاعرى الشخصية نحوه ، أو امتنانى له عما قدمه لى من عون . وفى هذه الحالة ، يعتبر التقدير والامتنان لهذا المرشح سواء أكان محافظاً أم رجعيّاً فى أفكاره واجباً من زاوية علاقتى الشخصية ، لكن هذا الشعور بالامتنان ينبغى ألا يختلط أو يؤثر فى مجال الانتخابات ، أو فى أى موقف من مواقف الصالح العام .

وأكرر بأن امتنانى لا يفرض على أن أنتخب ذلك المرشح الرجعى الذى يفارق حلمه حلمى . ثم إن هذا سوف يقودنى إلى أن أخالف ذلك الحلم الذى احتضنه والذى ليس هو حلمى الخاص ، وإنما هو الحلم الذى أكافح مع كثيرين غيرى من أجل تحقيقه . وبذا فليس من حقى أن أتنازل عن ذلك الحلم العام سداداً لدين هو من شئون الخاصة .

إن إعطاء الصوت لمرشح (أ أو ب أو ج أو د) ليست مسألة تتعلق بمجرد مدى المساعدة لأى منهم للنجاح فى الانتخابات ، ولكنها تعنى تفويضه على مستوى معين من السلطة السياسية ، بإمكانية الكفاح من أجل تحقيق حلم معين . ومن ثم .. فإنه

مهما كانت الظروف ليس من حقي أن أعطى صوتي لشخص ، قد يقاوم حلمي إذا ما تم انتخابه .

ومما لا يخضع لأي منطق أننا عادة ما نعطي أصواتنا لمرشحين تقدميين في المجالس التشريعية ، بينما نعطيها لممثلين محافظين في الوظائف التنفيذية . ويعزى ذلك إلى أنه وفاء لهم بما قد قدموه لنا من خدمة سابقة حين كانوا في تلك المناصب من قبل .

ودعونا نعود مرة أخرى لمتابعة قضية فهمنا لما يعتبر مشروعاً كبيراً هاماً ؛ إذ إن تحديد ذلك إنما يتوقف على مناخ الأيديولوجية المهيمنة . وهو في هذا السياق يتحدد في الإطار نفسه الذي يقرر فيه مالكو السلطة والقوة ما هو ذوق مقبول، وما هو أخلاقي، وما هو جميل ، وما هو حسن. وأفراد الطبقات الشعبية ، وهم في حالة إذعائهم ، يستدخلون في نفوسهم كثيراً من معايير القيم التي تحتضنها الأيديولوجية المهيمنة .

ومع ذلك .. فإن علينا أن ندرك أن تلك العلاقة في استدخال واستبطان الطبقات الشعبية لقيم المهيمنة هي عملية جدلية وليست عملية آلية ميكانيكية . لذلك تسعى الطبقات الشعبية في بعض الأحيان إلى مقاومة ما تهدف إليه الطبقات المهيمنة من قهرهم ، وبخاصة عندما تجرد نفسها في ميسس الحاجة للكفاح من أجل حقوقها ومصالحها . وفي أحيان أخرى تعيد الطبقات الشعبية صياغة قيم الأيديولوجية المهيمنة في سياق مفردات قيمهم ؛ لذلك نجد أن كثيراً من المشروعات الكبرى لأفراد الطبقات الشعبية هي المشروعات نفسها التي تعنى بها الطبقات المهيمنة . ومنها الطرق والحدائق والأنفاق التي تعتبر من المشروعات ، التي لا ينكر أحد قيمتها بالنسبة لمصالح الطبقات الشعبية ؛ نظراً لأن المدينة هي وحدة كلية تتحرك فيها مختلف الشرائح الاجتماعية . ومع ذلك فإنها صممت لتخدم في الأساس وفي الأغلب مصالح الطبقات المحظوظة ، وليست من الاحتياجات الأولية أو الأساسية للطبقات الشعبية .

ولست أريد هنا أن أدعى بأن إدارة تقدمية ديمقراطية راديكالية غير فئوية سوف تتوقف عن الاستجابة للتحديات ، التي تعانيها المناطق الغنية في المدينة بسبب أنهما

مشكلات الأغنياء ، فمعالجتها قد تؤثر على كل من الأغنياء والفقراء ، وإن يكن ذلك بكل تأكيد تأثيراً في صور مختلفة . لكن الذى لا يمكن القبول به ألا تشعر الإدارة التقدمية بأنها مضطرة بحكم الواجب إلى التنازل عن إيلاء أولوية متقدمة من خلال سياسة الإنفاق العام لتصحيح الأوضاع الحقيقية المذهلة والمأسوية لفئات السكان المستغلّة ومواجهة احتياجاتها الملحة .

إن إدارة تقدمية ديمقراطية جادة ينبغي ألا تتردد من ناحية بين تحميل ما هو فعلاً جميل في مناطق الأغنياء ، والسماح لهم بتفادى دفع الضرائب ، ومن الناحية الأخرى بين رصف كيلو مترات في شوارع المعوزين ، وتجاهل مناطق أخرى من المدينة في حاجة إلى مشروعات الصرف الصحى وتوفير مراكز صحية جيدة ، ومضاعفة أعداد مؤسسات رعاية الطفولة ، والاهتمام بمراكز الثقافة الشعبية . هذا فضلاً عن بناء المدارس (والتي يمكن من خلالها تصحيح العجز في معادلة تعليمنا ، والتي لا تحتاج إليه مدارس المناطق المحظوظة من البلاد) .

لقد حاولت توضيح قضيتى التى تتمحور حول اعتقادى بأنه طالماً ظل اليمين السياسى فى الحكم ، فإن على الأحزاب السياسية التقدمية واليسارية ألا تقع فى المقولة الداعية إلى أن عصر الأيديولوجيات قد انتهى ، وعليه ابتداء من هذه النقطة أن تتحرك فى التصدى لمقولة أن الكفاح السياسى إنما هو إلا نزاع أو خلاف لا لون له ولا رائحة ؛ حيث إنه خلاف لا تعد فيه من الأمور المهمة سوى الكفاءة الفنية والعمل على إشاعة ونشر أهداف الحكومة ومقاصدها .

ومن الطريف الذى لاحظته لدى أحد المرشحين الذين تم انتخابهم لمنصب عمدة مدينة (ساو باولو) إلحاحه فى الإعلان عن أنه ، خلال المعركة الانتخابية ، لم يطرح فى برنامجه سوى " قضايا ذات طابع إدارى دون التعرض إلى أى قضايا سياسية أو أيديولوجية " .

وقد بذل فى سبيل هذا الإعلان جهداً فائقاً لإقناع نفسه بأن القضايا الإدارية مسائل نقية وخالصة ومحيدة ، لا تمسها دعاوى السياسة والأيديولوجية من قريب أو بعيد .

والواقع أنه لم يوجد بعد إدارى حكيم ممن يلمسون وقائع الحياة والتدخل في مجرياتها ، يستطيع اجتذاب الناس من خلال عدالة معارفه الفنية مهما كان عظيماً ونقياً . بيد أن هذا الشخص لا يمكن أن يمتلك عناصر القوة لمحو الطبقات الاجتماعية ، حتى يتجاهل حقيقة أن الخلافات الوجودية بين الأغنياء والفقراء تولد لديهم سبلاً مختلفة للحياة ، وأنواعاً مختلفة فيما يجنون وفيما يخلصون ، وأنماطاً مختلفة من الثقافات ، وطرقاً مختلفة من التفكير والسلوك والقيم والحديث ، كذلك لا يمكنه أن يتجاهل حقيقة أن كل هذا التباين والخلاف له صلة وثيقة بالخيارات السياسية والقنوات الأيديولوجية .

وكلما أسلم التقدميون أنفسهم ليرقصوا على إيقاع النغم الليبرالي ، انتهى بهم المطاف ليصبحوا أقل قدرة على الفعل وأقل إسهاماً في تنمية المواطنة الناقدة . ولهذا يجيء إلحاحى في ترداد كونهم يرتكبون خطأً إذا ما خلعت حملاتهم الانتخابية من تأكيد مضمونها الأيديولوجى . ومثل هذه الحملات سوف تكون أفضل وأفضل إذا ما أوضحت للطبقات الشعبية أن التفاوت الطبقي (وهو الذى يستشعرونه بجواسهم وفى مسام جلودهم وفى أبدانهم وأرواحهم) لا يمكن إنكاره ، كما أن لهذا التفاوت صلة وثيقة بالمشروعات السياسية ، وبالأهداف الحكومية وطريقة اختيارها . وعلى الطبقات الشعبية أن تدرك بأن الخطاب الانتخابى شيء ، وأن حقائق ما بعد الانتخابات شيء آخر . لقد أطلق (فرناندو دى مللو) على نفسه أنه مرشح من لا يرتدون قميصاً ، بينما لم يشهد عهد مثل عهد حكومته أن أصبح من لا يملكون قميصاً أكثر عرياً بيننا ، وفى حالة مأسوية من الضياع خلال فترة حكمه ، التى تميزت بصور من الحكم العايب الفاقد لكل احترام .

ويتجلى خطأ اليسار التقدمى بصورة تكاد تكون مستديمة فى الاقتناع بمسلماتهم اليقينية القاطعة ، مما يجعلهم متعصبين ، متسلطين كما لو كانوا مستمسكين بعقائد دينية . وفى اقتناعهم بأنه لا شيء خارج معتقداتهم له قيمة تذكر ، وفى غرورهم

المفرط، وفي عدم تعاطفهم مع الديمقراطية ، تجذ الطبقات المهيمنة أفضل مناخ لتنفيذ (ديكتاتورية الطبقة) والحفاظ عليها .

وخطأ اليسار اليوم ، أو نوع الخطر الذى يحيط به وقد شدهه ما يجرى من تغيرات منذ انهيار الاتحاد السوفيتى ، أن يجدد مخاوفه من الحرية أو أن يضم كراهيتها ، أو أن يقع دون مبالاة فى أسطورة تميز الرأسمالية ، ومن ثم يتقبل خاطئاً إدارة حملاته السياسية دون سماحها الأيديولوجية . وثمة خطأ أو خطر آخر ، قد يتعرض له التقدميون فى اقتناعهم بأن مقولات تيار ما بعد الحداثة الرجعى بموت الأيديولوجية ، قد أدى إلى اختفاء الطبقات الاجتماعية والأحلام والآمال فى يوتوبيا مجتمعية . وبهذا تصبح الإدارة العامة مسائل فنية بحتة منفصلة عن أى سياسة أو أيديولوجية .

ولعل هذه الأخطاء توفر لنا الأسباب الوحيدة التى أدت حتى الآن إلى قبول النشاط من اليسار التقدمى تولى مناصب حكومية ؛ مما يتعارض مع ما كانوا يعتقدون من مبادئ قبل ذلك . والحاصل أنه حتى لو لم يعد للطبقات الاجتماعية وجود ، أو لو أن كل أوضاع الحياة قد أصبحت على قدم المساواة، أو لو أن العالم قد غدا معتماً غير شفاف لا نبتين ملامحه ، فإن آليات العمل التقنى التى يوظفها هذا العالم لن يكون ناتجها أقل ضباباً أو قتاماً . وإذا كان للطبقات المهيمنة أن تنشر أيديولوجية موت الأيديولوجية ، سواء أكانت على اقتناع أم عدم اقتناع بما تبشر .. فإن هذا ليس غريباً عليها ، بل إن ذلك هو ما يتوقع من سلوكها .

وإذا كان الإنسان الذى كان تقدمياً بالأمس قد أصبح رجعيًا اليوم يبدو أمراً ممكناً ، وهذا مما يؤسف له ، لكن الذى لا أستطيع قبوله أن يتم ذلك القفز فى النقلة من طرف إلى الطرف الآخر مريراً على أساس أنه لم يعد هناك أطراف ، لا طرف سياسى ولا طرف يمينى ، وأن النقلة الجديدة لديه تتم على المستوى نفسه ، كما لو كانت مجرد حركة تقنية خالية من أى رائحة أو لون أو مذاق .. كلا إن الأمر ليس كذلك .

## التدريس ليس تديلاً

لماذا أسمح لنفسى أن أعرج مرة أخرى إلى تناول القضية الأساسية الخاصة بدور المعلمين كمعلمين وكونه مختلفاً عن دور الوالدين المدللين لأطفالهما ، والسبب في ذلك أن هذه العودة إلى الدور الوالدى دعوى مزيفة ؟

والواقع أن اختزال دور المعلمين إلى الدور الوالدى المدلل ، يمثل شركاً أيديولوجياً " بريئاً " في ظاهره تحت ستار الوهم بتلطيف وتخفيف أعباء حياة المعلمين ، بينما حقيقة المقصود هو التلطيف والتخفيف من قدرتهم على الكفاح بهدف إبقائهم منشغلين بتنفيذ مهماتهم اليومية . وعلى سبيل المثال .. فإن قدرة كفاحهم تتضمن قدرتهم على طرح التحديات أمام طلابهم ، منذ أولى مراحل عمرهم حتى مراحل نضجهم . ويجرى ذلك من خلال الألعاب والحكايات والقراءة بغية تكوين الاتساق والترابط المنطقى بين الخطاب والممارسة . والحاصل أن الخطاب يدور حول الدفاع عن الضعفاء والفقراء ومن لا مأوى لهم ، بينما تجرى الممارسة في إطار الخطوة لمن يملكون على حساب من لا يملكون .. كذلك يدور الخطاب حول إنكار وجود الطبقات الاجتماعية وصراعاتها، بينما تجرى الممارسة السياسية في مختلف صورها لصالح طبقة الأقوياء .

ومن ثم .. فإنه لا يبدو لى صحيحاً موقف الدفاع عن ذلك التباين الشاسع بين دعاوى المرشح ، قبل إجراء الانتخابات وفيما بعدها . كذلك يبدو لى أنه من غير الأخلاقى أن يقبل أو يدافع عن هذا التناقض على أنه سلوك مقبول ؛ إذ ليس يمثل هذه الممارسات نستطيع أن نخلق مواطنة يقظة ، لا غناء عنها في دعم النظام الديمقراطي .

وهكذا .. فإن قضية التمسك بدور المعلم معلماً ، لا والدنياً ، يشير إلى حقيقة أننا جميعاً نتملك الخبرة والواجب في أن نكافح من أجل الاستمتاع بالحق في أن نكون أنفسنا ، نختار ، ونقرر ، ونكشف الأقنعة لتتجلى الحقائق .

وبهذا يبقى المعلم معلماً ، ويبقى الوالدان (سواء مدللين أو غير ذلك) والدين .  
وربما قد نجد والداً لا يحب أطفاله كما ينبغي ، وقد لا يحب تماماً دور الوالدية .. لكنني  
لا أستطيع أن أتصور معلماً لا يحب طلابه، على الرغم من إدراكه بأن الحب لا يكفي.  
ولعله من الأيسر للمعلم أن يصرح بأنه لا يحب التدريس ، مقارنة بصعوبة ما يلقاه  
الوالد في تصريحه بأنه لا يحب دور الوالدية .

وفي جميع الأحوال لقارئ هذا الكتاب أن يحتفظ بحقه في أن يكون معلماً أو  
مدعياً بذلك ، أو أن يرى أن دوره التعليمي هو دور الوالدية المدللة .